تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (1999–2015)

Migrant Remittances and Economic Growth in Algeria Analytical Study for the Period 1999-2015

الدكتور سعيدي وصاف*

أستاذ المالية المشارك

كلية إدارة الأعمال جامعة الملك فيصل

المملكة العربية السعودية

تاريخ النشر: **2019/06/30**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999–2015) من خلال تناول الأهمية النسبية لهذه التحويلات نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتعلق الأمر بـ (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات السلعية غير النفطية، الواردات السلعية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاحتياطي الأجنبي الرسمي). وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 3%، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم تحويلات المهاجرين الجزائريين نحو الجزائر تتم خارج الجهاز المصرفي، أي عبر قنوات غير رسمية والتي تشكل في حدود 60% من إجمالي التحويلات المالية المرسلة من قبل أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، في حين

Abstract :

This study aims to analyze the impact of migrants Remittances on Algeria economic growth during the period 1999-2015. The study examined the relative importance of these transfers to a number of macroeconomic indicators, which are represented in (GDP, non-oil export goods, goods imports, foreign direct investment, and official foreign exchange reserves). The study revealed the low contribution of Algeria's remittances in GDP ; as it has not exceeded 3% of GDP during the study period. This can be explained by the fact that most of the remittances of Algerian emigrants are carried outside the banking system through informal channels, and constitute 60% of the total remittances sent by members of the Algerian community living abroad. While the contribution of remittances to non-oil goods exports and the volume of foreign direct investments to

نسجل ارتفاع نسبة مساهمة التحويلات المالية إلى الصادرات السلعية غير النفطية، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بسبب ضآلة هذين المتغيرين، أما مدى قدرة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في تغطية الاستيراد، فقد عرفت مرحلتين مختلفتين، حيث اتسمت المرحلة الأولى بارتفاع نسبة المساهمة، في حين نسجل تراجع نسبة المساهمة في المرحلة الثانية.

الكلمات المفتاحية:

الحساب الجاري، الاقتصاد الجزائري، التحويلات المالية، النمو الاقتصادي، المهاجرين، الجالية الجزائرية.

Algeria were raising, in consequence to the smallness of these two variables. The ability of Algerian emigrants remittances in covering imports has been defined in two different phases. The first phase was characterized by a high contribution rate, while the second phase showed regression

Key words:

Current account, Algerian economy, Remittances, Economic growth, Migrants, Algerian community.

* souassaf@kfu.edu.sa

تاريخ الارسال: 2019/06/26 تاريخ القبول: 2019/06/30

مقدمة:

عملت السلطات العمومية في الجزائر بعد انخفاض أسعار النفط، وتراجع عائدات البلد من العملة الأجنبية بدءاً من سنة 2014 م، وبعد تجميد العديد من المشاريع الاستراتيجية في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة لهذه المشاريع، وكان من بين الخيارات التي لجأت إليها الحكومة ما يعرف بالتمويل غير التقليدي (إصدار نقود بدون مقابلات) بعد فشل استقطاب المدخرات الوطنية الموجودة خارج النظام المصرفي، وبهدف إدماج الجالية الجزائرية بالخارج في التنمية الوطنية واستقطاب رساميل ومدخراتها، حيث قامت الحكومة بتسويق عدة مشاريع نحو الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، ومن بين هذه المشاريع إمكانية استفادة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من سكنات بالجزائر بصيغ مختلفة عبر كامل التراب الوطني، كما يمكن لأفراد الجالية الجزائرية إنشاء مشاريع استثمارية بالجزائر، والاستفادة من المرافقة التي تمنحها عدة هيئات وطنية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" والصندوق الوطني للتأمين على البطالة "كناك"...) لمثل هذه المشاريع. ومن بين المشاريع الحكومية اتجاه أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج ما ورد في قانون المالية لسنة 2019م في مادته 50 المتعلق بالترخيص لأفراد الجالية الجزائرية المقيمين والعاملين بالخارج بالانتساب للنظام الوطني للتقاعد بدفع اشتراكات بالعملة الصعبة مقابل حقوق التقاعد بالدينار الجزائري[1]

تبعا لما سبق يتبين الدور الريادي المنتظر للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج على الاقتصاد الوطني عند توفر الثقة والشروط الملائمة لذلك، بالمقارنة لما تقدمه الجاليات العربية الأخرى في المهجر لبلدانها الأصلية، وسنحاول في هذا البحث تناول، بالدراسة والتحليل، أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1999-2015).

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالخارج على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1999-2015)، في ظل التحولات المحلية والعالمية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، والسبل الكفيلة بتعظيم منافع الاقتصاد الجزائري من إمكانيات الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- يمر الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014 بفترة صعبة تمثلت في تراجع عائدات البلد من العملة الأجنبية، مما أثر على حجم تمويل الاقتصاد الوطني، ودفع السلطات الحكومية في الجزائر إلى البحث عن بدائل تمويلية جديدة.
- تناولت الدراسة مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في المديين المتوسط والطويل على الاقتصاد الوطني خلال فترة (19992015) نحو عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- تسمح هذه الدراسة بلفت انتباه السلطات الحكومية في الجزائر إلى الدور الفعال الذي يمكن للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج أن تؤديه دعما للاقتصاد الوطني عند توفر البيئة المناسبة.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

– **المحور الأول**: الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

– **المحور الثاني**: تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1999-2015).

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث: نتطرق في العنصر الأول من هذا المحور إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، في حين سنقوم في العنصر الثاني باستعراض ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1–مفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث: سنقوم في هذا العنصر بضبط مصطلحات الدراسة، ثم التطرق لأهمية التحويلات المالية للعاملين بالخارج على الاقتصاد الوطني.

أ– ضبط مصطلحات البحث: يوجد عدد من المصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث نعتقد أنه من الأهمية بمكان شرح معانيها وإزالة كثير من اللبس والغموض حولها، بما ييسر ويسهل فهم باقي عناصر البحث، ويتعلق الأمر بالمصطلحات التالية:

– **الهجرة**: هي انتقال شخص واحد أو أكثر من مكان إلى آخر، سواء عبر الحدود الدولية (الهجرة الدولية) أو داخل حدود إحدى الدول (الهجرة الداخلية)، فالمقصود هو تحرك مجموعة سكانية معينة، بغض النظر عن نوع هذا التحرك أو بنية المجموعة السكانية المعنية ومدة انتقالها وأسبابها، وبذلك يشمل هذا المصطلح هجرة اللاجئين والنازحين لأسباب اقتصادية وكل الأشخاص الذين يتنقلون لأسباب أخرى بما فيها لم الشمل العائلي[2].

- **العمال المهاجرون:** تعرفهم الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المادة 2(1) بأنهم الأشخاص الذين سيزاولون أو يزاولون أو ما برح يزاولون نشاطا مقابل أجر في دول ليسوا من رعاياهم[3].
- **النمو الاقتصادي:** هو الزيادة في القدرة الإنتاجية للبلد، ويتم قياسه بمقارنة الناتج القومي الإجمالي (GNP) في العام الحالي بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي في العام السابق. وتعتبر الزيادة في رأس المال، والتقدم في التكنولوجيا، وتحسين نوعية ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة من الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقد جلب مفهوم التنمية المستدامة عوامل إضافية لمفهوم النمو الاقتصادي مثل العمليات السليمة بيئيا التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تحقيق نمو الاقتصاد[4].
- **ميزان المدفوعات:** يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[5].
- **الحساب الجاري:** يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، كما يشمل كذلك القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل[6]. وباختصار يتكون الحساب الجاري من الحسابات الفرعية التالية:
  - الميزان التجاري للسلع (صادرات وواردات السلع).
  - الميزان التجاري للخدمات (صادرات وواردات الخدمات).
  - حساب التحويلات من جانب واحد (حساب الدخل الثانوي) (يشمل الهبات، والتبرعات، والإعانات والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم (قد تكون تحويلات حكومية، أو تحويلات خاصة)).
  - حساب دخل الاستثمار، ويشمل عوائد الاستثمارات الوطنية بالخارج والاستثمارات الأجنبية بالداخل، ويسمى كذلك حساب الدخل الأولي.
- **حساب التحويلات من جانب واحد (حساب الدخل الثانوي):** يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصادات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا. أما التحويلات الرأسمالية، فتقيد في الحساب الرأسمالي[7].

- **تحويلات المغتربين الشخصية (تحويلات العاملين في الخارج)**: تعرف بأنها تحويلات جارية ورأسمالية نقدية أو عينية بين أسر معيشية مقيمة وأخرى غير مقيمة، مضافا إليها صافي تعويضات العاملين غير المقيمين[8]. إذن هي عبارة عن الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى موطنهم الأصلي.
- **مجموع تحويلات المغتربين**: هي مجموع تحويلات المغتربين الشخصية والمزايا الاجتماعية، وتشمل المزايا الاجتماعية المزايا مستحقة الدفع من صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد، وقد تكون المزايا الاجتماعية نقدية أو عينية. ويشمل مجموع تحويلات المغتربين إجمالي الدخل الذي تحصل عليه الأسر المعيشية نتيجة العمل في الخارج، ويعني هذا البند الدخل المرسل من أفراد يعملون في الخارج لفترات قصيرة، ومن أفراد يقيمون في الخارج، والدخل من المزايا الاجتماعية التي يحصل عليه العاملون من الخارج[9].

ب–أهمية التحويلات المالية للعاملين بالخارج على الاقتصاد الوطني:

ترجع أهمية التحويلات المالية للعاملين بالخارج على الاقتصاد الوطني إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- المساهمة في تخفيض مستويات الفقر في البلدان المتلقية للتحويلات من خلال رفع دخل الأسر التي تحصل على التحويلات.
- المساهمة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المدخرات التي يتم تجميعها من أفراد الجالية لفترة طويلة، وإقامة مشاريع استثمارية بما يؤدي إلى إنشاء فرص عمل ضمن هذه المشاريع.
- تشييد استثمارات عقارية وشراء مساكن جديدة، حيث يشير التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية لسنة 2014أن أكثر من 68% من التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر، المغرب) يتم توجهها نحو الاستثمارات العقارية.
- تعد التحويلات المالية للعاملين بالخارج مكونا أساسيا من مكونات الحساب الجاري، وهو ما يؤثر بشكل كبير على رصيد ميزان المدفوعات من خلال تحويل الجاليات لأموالها نحو بلدها الأصلي.
- دعم الاحتياطي الرسمي للبلد من خلال توفير النقد الأجنبي، مما يعني المشاركة في تنويع مصادر الدخل.

2-ملخص لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة: نستعرض ملخص الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث حسب التسلسل الزمني لها (الأحدث فالأحدث):

- **دراسة فاطمة الزهراء ملحاوي (2018)[10]**، بعنوان (الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية)، تناولت ماهية التحويلات المالية للمهاجرين، والدوافع الكامنة لهذه التحويلات، كما استعرضت حجم التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي خلال الفترة (1970-2010)، وتوظيفاتها التنموية. وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من التزايد المستمر لحجم التحويلات المالية للمهاجرين خلال الفترة محل الدراسة يبقى استغلالها ضعيفا في المشاريع التنموية نظرا لعدم جاذبية مناخ الاستثمار وقلة التحفيزات المالية والضريبية لاستثمار هذه التحويلات في البلدان المغاربية.

- **دراسة ترقو محمد وبن مريم محمد (2018)[11]**، بعنوان (محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL)، هدفت إلى اختبار المحددات الأساسية لتدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر من خلال تقديم مفاهيم حول الهجرة وتحويلات المهاجرين وتحليل سلوكها وتطورها في الجزائر، ثم استخدام أدوات القياس الاقتصادي لاختبار طبيعة محددات تحويلات المهاجرين ومدى تأثيرها على سلوك هذه التحويلات خلال الفترة (1994-2014)، إضافة إلى تحديد سلوك التحويلات في المدى البعيد. وخلصت الدراسة إلى نمو حجم تحويلات المهاجرين في الجزائر بمعدل 1.51% بقيمة 338 مليون دولار ما قبل سنة 1991، في حين تضاعفت حجم التحويلات خلال الفترة (1991-2014) بأكثر من 775 مليون دولار، بالرغم من ذلك تبقى مساهمتها ضعيفة خلال نفس الفترة، حيث لم تتجاوز 0.11% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة بوعتلي محمد وعزواني ناصر(2018)[12]**، بعنوان (المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون الجزائريون المقيمون بفرنسا)، حاولت معرفة مدى تأثير المحددات الفردية على احتمال قيام المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا بتحويل الأموال تجاه الجزائر، وهل توجد علاقة بين المحددات وبين دوافع التحويلات المالية (إنفاق المهاجر على عائلته، الاستثمار في الأصول الثابتة، الاستعداد للرجوع

لبلده الأصلي...)، وقد قام الباحثان بتوزيع استبانة على أكثر من 120 مهاجر جزائري (43 لا يقومون بالتحويل، 77 يقومون بالتحويل)، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 21) لمعالجة وتحليل بيانات الاستبانة. وقد أوصت الدراسة بتقديم امتيازات للمهاجرين من أجل التأثير على سلوكاتهم ودفعهم للقيام بالتحويلات المالية عبر القنوات الرسمية.

- **دراسة بزارية امحمد وأيت سي معمر نوال (2017)**[13]، بعنوان (الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين: نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها)، تناولت الأهمية الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين، والاستراتيجية التي يمكن للحكومة الجزائرية القيام بها من أجل تعظيم الاستفادة من التحويلات، وكيف يمكن تجاوز المعوقات التي تحول دون الاستفادة من تحويلات المهاجرين. وخلصت الدراسة أن التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لا يتم استغلالها بصورة جيدة وأن السلطات الجزائرية لا تعتمد عليها كأحد الآليات لتوفير النقد الأجنبي، وهو ما يفسر عدم اهتمام الجالية الجزائرية بالخارج على تحويل أموالها من خلال البنوك الجزائرية واستثمارها محليا في مشروعات مولدة للثروة.

- **دراسة بوطالبي هشام وبن سعيد محمد (2017)**[14]، بعنوان (التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات)، حاولت معرفة إلى أي مدى يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين المساهمة في تنمية البلدان العربية، وهل استطاعت البلدان العربية أن تستفيد من التحويلات المالية لمهاجريها كمصدر بديل للتمويل الخارجي وكآلية لتحفيز التنمية. وفي الأخير أوصت الدراسة بهدف رفع مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في تمويل التنمية في المنطقة العربية اتخاذ حكومات البلدان العربية جملة من الإجراءات، لعل أبرزها إصلاح النظام المالي، وتحسين مناخ الأعمال بسن قوانين وأنظمة تكون قادرة على استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين، فضلا عن القيام بإصلاحات مؤسساتية لتحفيز المهاجرين على زيادة تحويلاتهم اتجاه بلدانهم الأصلية.

- **دراسة Omar Bashagha (2017)**[15]، بعنوان

(Skill Level, Job Security, and Remittances : Theory and Empirical Evidence From the perspective of origin countries)

تناولت تأثير كل من مستوى مهارة المهاجرين والأمن الوظيفي لهم على تحويلاتهم الخارجية للدولة الأم من الناحيتين النظرية والعملية، تستخدم هذه الدراسة بيانات ثلاث من دول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، جمعت عن طريق برنامج MIREM الفرنسي، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المنطقي في تقدير هذا التأثير، وقد أوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين مستوى التعليم وتحويلاته المالية إلى بلده الأم، بينما أوضحت وجود علاقة عكسية في حالة تمثيل مستوى المهارة بما تلقاه من تدريب مهني في الدولة المضيفة، وقد أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة طردية بين تحويلات المهاجرين والأمن الوظيفي لهم.

- **دراسة هاني محمد علي الدمرداش (2016)**[16]، بعنوان (العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري باستخدام تحليل التكامل المشترك)، هدفت إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين تحويلات المصريين العاملين في الخارج وبين الاستثمار المحلي، مع تحديد اتجاه ومدى هذه العلاقة، إن وجدت، وتغطي الدراسة فترة (1977-2015). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي في مصر خلال فترة الدراسة في ظل التطور المالي، بالإضافة إلى ذلك يؤدي تطور البنية التحية المالية دورا إيجابيا حاسما في زيادة حجم الاستثمار المحلي، حيث يؤثر سعر الفائدة الحقيقي فيه تأثيرا سلبيا ولكنه محدود.

- **دراسة بلميمون عبد النور (2015)**[17]، بعنوان (تحديات الهجرة جنوب–شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري)، حاولت تسليط الضوء على مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ، وتمثلت المتغيرات المستقلة في كل من الاستهلاك الأسري، التراكم الخام لرأس المال الثابت، والتحويلات المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لهذه التحويلات على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، كما حاولت الدراسة إبراز أهم المحددات الخاصة باستثمار هذه الأموال على المستوى الفردي.

- **دراسة غادة إمام عبد المتعال محمد (2015)**[18]، بعنوان (الجدوى الاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية)، هدفت إلى معرفة وتحليل التأثيرات التي تتركها تحويلات العاملين في الخارج على بنية بعض المتغيرات الاقتصادية للبلدان المرسلة للعمالة من خلال تقييم هذا التأثير بشكل كمي، ويأخذ التخلف الزمني لتحويلات العاملين لمعرفة تأثيراتها في الأمد الطويل. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومباشر لتحويلات العاملين على الوضع الاقتصادي للدول النامية المستقبلة للتحويلات. كما بينت الدراسة العكس مما هو متوقع، كما كان للأزمة المالية العالمية لسنة 2009 الأثر الإيجابي على زيادة التحويلات إلى أقاليم الدول النامية. وأوصت الدراسة في الأخير إلى أهمية استخدام النقد الأجنبي المتوفر من خلال تحويلات العاملين في الخارج إلى مشروعات إنتاجية حقيقية وليس إلى تمويل عمليات الاستيراد فقط.

- **دراسة علي عبد الوهاب إبراهيم نجا (2015)**[19]، بعنوان (العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1975-2012: دراسة تحليلية قياسية)، هدفت إلى تحليل وقياس العلاقة بين كل من التحويلات والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012) بغرض تقدير العلاقات بينهم وتحديد أي منهم يسبب الآخر، فضلا عن القنوات التي يتم من خلالها هذا التأثير. وفي الأخير أوصت الدراسة بتطوير القطاع المالي ولاسيّما القطاع المصرفي في مصر بما يواكب التطورات العالمية بالتزامن مع ضرورة تنمية الوعي النقدي والمصرفي لدى الأفراد والارتقاء بكفاءة القطاع المالي والمصرفي في مصر، مع إعطاء مزايا خاصة للتحويلات بما يعمل على تنميتها، واتخاذ كافة الإجراءات لتوجيه هذه التحويلات إلى القطاع الإنتاجي.

- **دراسة عبد الوهاب أحمد الغزو (2013)**[20]، بعنوان (أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني)، هدفت إلى قياس أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار، الاستهلاك الخاص، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2011)، وتم استخدام الاختبارات

الإحصائية المناسبة كاختبار التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة التحويلات بـ 1% تؤدي إلى زيادة متوسط الاستهلاك الخاص بأكثر من 566%، وزيادة نسبة الاستثمار بمقدار 4.823%، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.99%، وأن زيادة التحويلات بمقدار 1 دينار تؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار 0.2%.

- **دراسة لطيف وليد (2011)**[21]، بعنوان (الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال: حالة دول المغرب العربي)، هدفت إلى توضيح أهمية تحويلات العمال المهاجرين كمصدر للعملة الأجنبية، وكمساهم فعال في تمويل التنمية. وخلصت الدراسة في شقها العملي بالتطبيق على كل من: (الجزائر، والمغرب، وتونس) كدول تمتلك رصيدا من المهاجرين في الخارج، وأوصت الدراسة في الأخير على ضرورة إعطاء البنوك المحلية فرصة فتح فروع لها بالخارج، مما يمكن من رفع حجم هذه الودائع، والحجم الإجمالي للتحويلات الرسمية.

- **دراسة حافظ عمر محمد (2011)**[22]، بعنوان (تحويلات المهاجرين ودورها في الاقتصاد السوداني)، تناولت حجم التحويلات ومدى تطورها واستمراريتها والقنوات التي تنساب من خلالها وخصائص المهاجرين واتجاهاتهم والعدد الكلي للمهاجرين ومؤهلاتهم التعليمية ومستويات دخلهم ومعدلات مشاركتهم في قوة العمل. وخلصت الدراسة أن تدفق التحويلات يزداد بتزايد الثقة في الأوضاع الاقتصادية الجديدة والاهتمام الكبير برعاية المغتربين والتواصل معهم وحل مشاكلهم. وفي الأخير أوصت الدراسة السلطات الرسمية في السودان بتوضيح السياسات الاقتصادية اتجاه المهاجرين من خلال تعريفهم بما يدور في وطنهم حتى تتمكن الدولة من جذب أكبر قدر من المدخرات أو التحويلات والاستفادة منها في المشاريع التنموية للبلد.

- **دراسة شيخاوي سنوسي (2011)**[23]، بعنوان (هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1999-2010)، تناولت في الفصل الثاني هجرة الكفاءات المغاربية وعلاقتها بالتنمية، أما الفصل الثالث فخصص لحالة الجزائر خلال الفترة (1999-2010)، من خلال التطرق لأسباب

هجرة الكفاءات الجزائرية وانعكاسات ذلك على التنمية في الجزائر. وخلصت الدراسة أن هجرة الكفاءات الجزائرية ارتبطت ارتباطا وثيقا باستمرار الفجوة بين الشمال والجنوب في جميع المستويات، وعلى ذلك تبقى الاستراتيجيات الناجعة للتعامل مع الظاهرة من حيث علاقتها بالتنمية في الجزائر، مرهونة بالقدرة على نسج شبكة من العلاقات القوية مع هذه الكفاءات سواء منها الموجودة على أرض الوطن أو خارج الوطن.

- **دراسة علا الخواجة (2010)**[24]، بعنوان (الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال إفريقيا)، حاولت إلقاء الضوء على علاقة الهجرة بعملية التنمية والجدل الدائر حول الدور الذي تؤديه تحويلات المهاجرين والاستخدامات المختلفة للتدفقات النقدية وما هو الأثر الكلي والجزئي المرتبط بها في محاولة لتفعيل الدور التنموي لهذه التحويلات في البلدان المستقبلة لها (دول شمال إفريقيا). وخلصت الدراسة إلى أن الاستخدام الأساسي لتحويلات المهاجرين يتمثل في استيفاء احتياجات الحياة اليومية لأسر المهاجرين تليها القرارات الاستثمارية، والتي تركزت أغلبها في قطاع البناء والتشييد لأسباب اقتصادية واجتماعية لدى المهاجر، إلا أن هناك آفاقا جديدة لاستثمارات المهاجرين في قطاعات أخرى واعدة تتطلب الدعم المؤسسي والاقتصادي من قبل الدولة المستقبلة للتحويلات.

- **دراسة Ali A. Massoud(2009)**[25]، بعنوان

(The Impact of Remittances on Economic Growth in Developing Countries :
A Regional Effect Analysis)

تناولت أثر تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في عينة من 48 دولة نامية، حيث استخدمت الدراسة نموذج قياسي لتقدير المعاملات للمتغيرات المختلفة من خلال برنامج (E-Views). وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود دليل على الأثر الإيجابي لتحويلات العاملين بالخارج، إلا أن هذا الأثر يتغير من إقليم إلى آخر–توجد أقاليم لها أثر إيجابي وأخرى لها أثر سلبي–. وأوصت الدراسة في الأخير إلى ضرورة قيام الدول النامية بالاستغلال الأمثل لتحويلات

العاملين بالخارج والعمل على الحد من تكاليف عملية التحويل حتى يمكن تشجيعها وخلق قنوات جديدة لاستغلالها.

ثانيا: تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1999–2015):

سنحاول تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال فترة الدراسة وفق ما يلي:

1-خصائص الاقتصاد الجزائري:

يمتاز الاقتصاد الجزائري بالخصائص التالية:

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا (يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع وحيد النفط والغاز)، وتتحدد أسعار هذا القطاع في الأسواق الدولية، حيث يساهم هذا القطاع بـ 98 % من الصادرات الإجمالية للجزائر، و70% من الإيرادات الحكومية، وحوالي 40% في الناتج المحلي الإجمالي.
- اقتصاد مديونية وليس اقتصاد أسواق رأس المال، حيث يعتمد بدرجة كبيرة في تمويل المشروعات والاستثمارات على المصارف في ظل قلة التمويل من خلال السوق المالية (بورصة الجزائر).
- تشكل المنظومة الضريبية ضغطا كبيرا على نجاح الاستثمارات الوطنية والأجنبية بالجزائر.
- تحتل الجزائر المرتبة الثانية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث احتياطي النقد الأجنبي نتيجة الفوائض المحققة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط.
- تحول الجزائر من دولة مدينة خارجيا إلى دولة دائنة، بعد التسديد المسبق للمديونية الخارجية مع بداية القرن الحالي.
- رغم عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن مؤشر الحرية في قطاع التجارة الخارجية عالٍ جدا نتيجة وجود الجزائر في عدد من التكتلات الإقليمية (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى...).
- الزيادة السكانية المطردة للجزائر (أكثر من 3% في المتوسط سنويا) دون أن يقابلها تطور كبير في مخرجات الاقتصاد الجزائري (بلغ عدد سكان الجزائر في يناير سنة2018 م حوالي 42.2 مليون نسمة[26]).
- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.
- قطاع صناعي (متنوع) وزراعي (توفر مساحات زراعية هامة) لا يستهان بهما رغم ضرورة التطوير والإصلاح.

- ازدياد شبكات السوق الموازي وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته.

2-تطور رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2015):

نتناول في هذا العنصر تطور رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (1) وفق ما يلي:

جدول رقم (1): تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (1999-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1999	20	2008	35.180
2000	8.930	2009	0.400
2001	7.060	2010	12.140
2002	4.360	2011	17.757
2003	8.840	2012	12.488
2004	11.120	2013	0.991
2005	21.180	2014	(9.435)
2006	28.950	2015	(27.006)
2007	30.540		

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 1999-2015 م.

حقق رصيد الميزان الجاري أو الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة (1999-2015) حالة فائض طوال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2014و2015 (انخفاض أسعار النفط وتراجع عائدات الجزائر من العملة الأجنبية خلال هاتين السنتين) بلغ أقصاه سنة 2008م بأكثر من 35 مليار دولار، بفضل صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وبدرجة أقل نتيجة الرصيد الموجب للتحولات من جانب واحد (تحويلات المهاجرين) -سيتم توضيحها في العنصر التالي- أما أدنى رصيد سجل للميزان الجاري فنجده سنة 2015م برصيد سالب بلغ 27.006 مليار دولار.

3-تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1999-2015):

نتناول في هذا العنصر تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (2) وفق ما يلي:

جدول رقم (2): تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين للفترة (1999–2015):

الوحدة: مليار دولار

السنوات	التحويلات المالية للمهاجرين	السنوات	التحويلات المالية للمهاجرين
1999	0.79	2008	2.78
2000	0.79	2009	2.63
2001	0.67	2010	2.65
2002	1.07	2011	2.59
2003	1.75	2012	1.942
2004	2.46	2013	2.00
2005	2.06	2014	2.00
2006	1.61	2015	2.12
2007	2.22		

المصدر: بيانات مجمعة من مصادر وطنية ودولية

بلغت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الجزائر خلال فترة الدراسة (1999-2015م) في المجموع أكثر من 32 مليار دولار (على مدار 17 سنة)، وهو مبلغ في غاية الأهمية، لكن إذا قارناها بحجم الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج (أكثر من 6 ملايين نسمة، منها 5 ملايين فقط في فرنسا لوحدها[27])، وحجم التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان المنطقة (المغرب ومصر) تعد دون التطلعات، نتيجة عوامل عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في الجزائر، ومنها ما هو مرتبط برؤية الجالية الجزائرية بالخارج نفسها. وسيتم توضيح الأهمية النسبية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال فترة الدراسة في العنصر التالي.

2-الأهمية النسبية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1999–2015):

نتناول الأهمية النسبية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1999-2015)، وفق الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم (3): الأهمية النسبية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة (1999–2015):

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	% إلى الناتج المحلي الإجمالي	% إلى الصادرات غير النفطية	% إلى الواردات	% إلى الاستثمارات المباشرة	% إلى الاحتياطي الرسمي
1999	0.94	179.77	8.82	270.55	17.39
2000	1.44	129.08	8.45	282.14	6.57
2001	1.22	103.40	7.07	60.20	3.71
2002	1.89	145.78	8.91	100.47	4.60
2003	2.58	260.03	13.14	274.29	5.31
2004	2.89	314.98	13.70	278.91	5.69
2005	2.00	227.12	10.37	179.91	3.66
2006	1.38	135.98	7.79	85.28	2.07
2007	1.64	166.67	8.43	127.37	2.01
2008	1.62	143.52	7.32	105.62	1.94
2009	1.90	246.72	6.99	95.50	1.76
2010	1.64	173.66	6.81	115.17	1.63
2011	1.30	125.61	5.52	100.39	1.42
2012	0.93	94.18	3.77	129.55	1.02
2013	0.96	99.30	3.63	118.76	1.03
2014	0.91	77.46	3.36	132.98	1.07
2015	1.28	107.67	4.03	363.01	1.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر وطنية ودولية خلال فترة الدراسة.

سنحاول تناول الأهمية النسبية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بتحليل الجدول السابق رقم (3) المتضمن الأهمية النسبية للتحويلات المالية نحو عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات السلعية غير النفطية، الواردات السلعية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاحتياطي الأجنبي الرسمي).

أ- نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعد نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن توضح أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج، وبالعودة للجدول رقم (3) السابق يتضح أن نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالخارج نحو الجزائر، أي نسبة مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في النمو الاقتصادي في الجزائر لم تتجاوز 3% خلال فترة الدراسة (1999-2015)، وهي مساهمة ضعيفة جدا، إما أن غالبية التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تتم بشكل غير رسمي (عدم توفر البيانات الفعلية)، أو أنها ضئيلة من الأصل، فأكثر من 6 ملايين مهاجر جزائري مقيم بالخارج (إحصائيات غير رسمية)، يُعد عددا كبيرا جدا، لكن بالمقابل نسبة التحويلات المالية المسجلة ضعيفة.

ب- التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين والصادرات غير النفطية:

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الجزائر أكثر من 160% في المتوسط من حجم الصادرات السلعية غير النفطية للجزائر خلال فترة الدراسة (1999-2015)، كما هو مبين في الجدول رقم (3) السابق، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها من حيث القيمة تعد منخفضة جدا، نظرا لانخفاض الصادرات السلعية غير النفطية للجزائر بحكم أن أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية من المحروقات، وهو ما يعني أن 5% فقط من الصادرات الإجمالية للجزائر خارج النفط. أما إذا ما قارناها بمدى مساهمتها (التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين) في الاحتياطي النقدي الرسمي للبلد خلال فترة الدراسة، فنجدها لم تتجاوز في المتوسط 3.67 % طوال فترة الدراسة نظرا لحجم الاحتياطي النقدي للجزائر الذي تكون بفضل ما حققته الوفرة النفطية (بالرغم من تراجع حجم الاحتياطي الأجنبي بسبب انخفاض أسعار النفط إلا أن الجزائر مازالت تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لحجم الاحتياطي النقدي الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA[28])، والتي تضم 22 دولة.

ت- مدى مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في تغطية الاستيراد:

عرفت نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الواردات السلعية للجزائر مرحلتين خلال فترة الدراسة وفقا لما هو موضح في الجدول رقم (3) السابق، حيث اتسمت المرحلة الأولى (1999-2004) بمنحى تصاعدي، سجلت فيها أعلى مساهمة للجالية الجزائرية بالخارج في دعم الاستيراد سنة 2004 بـ 13.70%، نظرا لنمو حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بـ 167 %

خلال هذه المرحلة (1999-2004) بعد عودة الاستقرار للبلد وتعافي مؤشر الثقة والأمان في الاقتصاد الجزائري. أما المرحلة الثانية من فترة الدراسة (2005-2015)، فتراجعت فيها مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالنسبة للواردات السلعية للجزائر بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد واستقرار حجم التحويلات المالية للجالية بعد دخول كل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، حيث انخفضت نسبة المساهمة إلى أدنى مستوى لها سنة 2014 بـ 3.36%، لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط ، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على تخفيض فاتورة الاستيراد باتخاذ إجراءات من شأنها تدنية العجز الذي يعرفه رصيد الحساب الجاري في نهاية فترة الدراسة.

ث- نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يفوق حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال فترة الدراسة (1999-2015) في المتوسط بأكثر من 165% طوال فترة الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (3) السابق، وهو ما يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خارج المحروقات أقل من حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر، وأن الجزائر لم تتمكن من استقطاب رؤوس الأموال سواء منها الأجنبية أو الوطنية الموجودة بالخارج، بالرغم من الإجراءات التحفيزية التي توفرها أنظمة الاستثمار في الجزائر. وفي سبيل تقريب البنوك الوطنية من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تم فتح فروع لبنوك عمومية جزائرية في البلدان التي تعرف وجودا مكثفا للجالية الجزائرية، بغرض تحويل مدخرات وأموال الجالية عبر هذه البنوك إلى الجزائر بما يؤدي إلى إنشاء مشاريع استثمارية داخل الجزائر تعود بالنفع على أفراد الجالية وعلى الاقتصاد الوطني، فجزء كبير من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين يمر عبر القنوات غير الرسمية، والسوق الموازية مما يصعب من معرفتها، ومن ثمّ تحفيزها ومصاحبتها لتحقيق الهدف المنشود منها المتمثل في المشاركة الفعالة في التنمية الوطنية.

النتائج والتوصيات:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وبعد ضبط المصطلحات ذات العلاقة، قمنا بتحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالخارج خلال الفترة (1999-2015) باستعراض الأهمية النسبية لهذه التحويلات نحو عدد من المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وتبعا لما سبق يمكن تسجيل جملة من النتائج نوردها على النحو التالي:

- سجل رصيد الحساب الجاري الجزائري خلال فترة الدراسة (1999-2013)، حالة فائض طوال هذه الفترة بفضل صادرات النفط الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، وبدرجة أقل نتيجة الرصيد الموجب لحساب التحويلات من جانب واحد (تحويلات المهاجرين). أما سنتا 2014و2015 فقد عرفتا حالة عجز بسبب انخفاض أسعار النفط، وهو ما يؤكد التأثير الكبير لصادرات المحروقات على رصيد الحساب الجاري والرصيد الكلي لميزان المدفوعات.
- شهدت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الجزائر انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من متوسط 1.62 مليار دولار خلال الفترة (1999-2008) إلى 2.276 مليار دولار في الفترة (2009-2015)، وبذلك لم تتأثر بحدة الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 م، ورغم تواضع حصة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الجزائر من عائدات العملة الأجنبية إلا أنها تعد المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد صادرات المحروقات، حيث تفوق هذه التحويلات حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية ومبلغ الصادرات غير النفطية، وبالمقارنة مع بلدان المنطقة (المغرب ومصر)، تظل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ضعيفة، بالرغم من بعض الإجراءات المتخذة لاستقبال هذه التحويلات كإنشاء فروع لبعض البنوك الجزائرية في البلدان الأكثر استقبالا للمهاجرين الجزائريين- فرنسا على وجه الخصوص- في سياق مساعي السلطات العمومية الجزائرية استقطاب رساميل وادخارات الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.
- عرفت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر في تغطيتها للواردات السلعية مرحلتين مختلفتين، حيث اتسمت المرحلة الأولى (1999-2004) بمنحى تصاعدي سجلت فيها أعلى مساهمة للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في دعم الاستيراد وصلت إلى 13.70%، أما المرحلة الثانية (2005-2015) فقد عرفت تراجعا كبيرا لنسبة التحويلات إلى الواردات السلعية نتيجة الإجراءات المتخذة لتخفيض فاتورة الاستيراد.

- معظم تحويلات المهاجرين الجزائريين نحو الجزائر تتم خارج الجهاز المصرفي عبر قنوات غير رسمية والسوق الموازي، وتقدر في حدود 60% من المبلغ الكلي للتحويلات، (سوق ساحة بور سعيد بقلب العاصمة الجزائر خير دليل على ذلك)، وهو ما يعد خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني كنتاج لعوامل عديدة، منها ما يتعلق بالأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد، ومنها ما يخص رؤية الجالية الجزائرية نفسها.

وبناء على النتائج السابقة، ومن أجل تحقيق مشاركة فعالة للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في التنمية الوطنية، من الأهمية بمكان على السلطات العمومية في الجزائر اتخاذ جملة من الإجراءات، من أبرزها ما يلي:

- شكل الجهاز المصرفي الجزائري مصدر قلق للعديد من القطاعات الاقتصادية داخل وخارج الوطن، بما في ذلك أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج الذين يجدون صعوبة كبيرة في تحويل أموالهم نحو الجزائر، نظرا للبيروقراطية التي يعرفها هذا الجهاز، حيث تأخذ عمليات التحويل من الخارج في كثير من الأحيان شهورا حتى تصل إلى مستحقيها في الجزائر، مما يولد عدم الثقة، ومن ثمّ فقدان الاقتصاد الوطني لفرصة الاستفادة من هذه التحويلات، وهذا يقتضي الإسراع في فتح المزيد من فروع المصارف الوطنية بالخارج، أو الأجنبية بالداخل، وعصرنتها وربطها بالمنظومة المصرفية في العالم المتطور، وتخفيض تكاليف التحويل بالشكل الذي يمكن من استقطاب رساميل ومدخرات الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، ويقلل من الاعتماد على القنوات غير الرسمية لعمليات التحويل بما يحقق النفع المتبادل للجالية والاقتصاد الوطني معا.
- تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اعتماد البنك المركزي الجزائري لنظام تعويم العملة، أو لنظام صرف متعدد يعطي امتيازات لتحويلات الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بالرغم من بعض المساوئ التي قد ترافق اعتماد هذه الأنظمة.
- تطوير قنوات جديدة لتحويل الأموال تتسم بالسرعة والفعالية والثقة باستخدام تكنولوجيا متطورة، وأنظمة تتسم بالمرونة والشفافية.
- تقديم تحفيزات ضريبية للمشاريع الاستثمارية المنفذة داخل الوطن عبر أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، من خلال إعطاء فترات سماح ضريبية، وتخفيضات جمركية للتجهيزات والمعدات المستوردة لهذه المشاريع.

- إحداث نظام معلومات (شبكة وطنية للجالية) ينظم عمليات تحويل الأموال لأفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج نحو الجزائر، ويساعد السلطات العمومية على صياغة استراتيجية ناجعة لإدماج أفراد الجالية في التنمية الوطنية.
- الإسراع في إصدار المراسيم التنظيمية المتعلقة بكيفية الترخيص لأفراد الجالية الجزائرية المقيمين والعاملين بالخارج بالانتساب للنظام الوطني للتقاعد–خاصة أفراد الجالية العاملة في الخليج العربي–، وفق ما ورد في قانون المالية لسنة 2019م.
- تخفيف الإجراءات المتعلقة باقتناء أفراد الجالية الجزائرية لمساكن داخل الوطن بتقديم عروض متنوعة تتلاءم مع متطلبات أفراد الجالية.
- تحسين علاقة أفراد الجالية المقيمة بالخارج بالإدارة الجزائرية سواء على مستوى السفارات الجزائرية بالخارج، أو على مستوى الإدارات الجزائرية بالداخل بما يعزز الثقة المتبادلة بين أفراد الجالية والإدارة الجزائرية، وهو ما يقتضي من الجهات المشرفة على الجالية القيام بمزيد من المجهودات للوصول إلى تحقيق ذلك.

الهوامش والمراجع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 18-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 2018م، يتضمن قانون المالية لسنة 2019م، العدد 79، بتاريخ 30 ديسمبر 2018م، ص 18.

[2] الشبكة الأوروبية للهجرة التابعة للمفوضية الأوروبية ووزارة الشؤون الداخلية الإيطالية، معجم اللجوء والهجرة، منشورات إيدوس، ودار النشر سيئوس، روما 2013، ص 241.

[3] الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية التابعة، جنيف،1998، ص6.

[4] http://www.businessdictionary.com/definition/economic-growth.html

[5] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.

[6] صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، 2015م، ص 309.

[7] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[8] صندوق النقد الدولي، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها،2009، ص 21.

[9] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[10] فاطمة الزهراء ملحاوي، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين بالدول المغاربية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد التاسع، العدد 16، سنة 2018.

[11] ترقو محمد وبن مريم محمد، محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، مخبر تسيير الجماعات المحلية، العدد الثالث عشر، يونيو 2018م.

[12] بوعتلي محمد وعزواني ناصر، المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون الجزائريون المقيمون بفرنسا، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد25، يونيو 2018م.

[13] بزارية امحمد وأيت سي معمر نوال، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين: نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 17، أبريل 2017 م.

[14] بوطالبي هشام وبن سعيد محمد، التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 13/ العدد 14، يونيو 2017م.

[15] Omar Bashagha , Skill Level, Job Security, and Remittances: Theory and Empirical Evidence From the perspective of origin countries, Journal of Development and Economic Policies, Vol.19,No.1,2017.

[16] هاني محمد علي الدمرداش، العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري باستخدام تحليل التكامل المشترك، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2016م.

[17] بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب–شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، سنة 2015م.

[18] غادة إمام عبد المتعال محمد، الجدوى الاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد الرابع، سنة 2015م.

[19] علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975–2012): دراسة تحليلية قياسية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الثاني، سنة 2015م.

[20] عبد الوهاب أحمد الغزو، أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2013م.

[21] لطيف وليد، الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال: حالة دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010م.

[22] حافظ عمر محمد، تحويلات المهاجرين ودورها في الاقتصاد السوداني، مجلة آفق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد الرابع، فبراير 2011م.

[23] شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، سنة 2011م.

[24] علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال إفريقيا، مجلة آفاق الهجرة، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد الثاني، أبريل 2010م.

[25] Ali A. Massoud, The Impact of Remittances on Economic Growth in Developing Countries : A Regional Effect Analysis, Scientific Journal, Faculty of Commerce, Assiut University, No.46, June 2009.

[26] http://www.ons.dz/-Demographie-.html

[27] إحصائيات غير رسمية.

[28] Middle East and North Africa